أنباء مصرية

لحين التأكد من سلامة العائدين منهم .. وعدم التزام بعض العائدين بالحجر تسبب في انتشار فيروس كورونا

مدبولي: وقف مؤقت لإعادة المصريين من الخارج

القاهرة ـ ناهد إمام ـ وهالة عمران وأ.ش.أ

أعلن رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي أنه تقرر إجراء وقف مؤقت لإعادة المصريين من الخارج لحين التأكد من سلامة العائدين منهم في الفترات السابقة.

وقال «مدبولي»، في مؤتمر صحافي عقده، امس: «للأسف عدد من المصريين العائدين من الخارج لم يلتزموا بالتدابير الاحترازية، وهو ما أدى إلى انتشار فيروس كورونا في بعض المناطق». وأضاف أن «إجراءات الكشف في المطارات غير كافية، ولابد من اللجوء إلى العزل الذاتي للتأكد من خلو العائدين من الخارج من فيروس كورونا، وهو ما لم يفعله عدد كبير من العائدين، وهو ما اضطرنا إلى توفير حجر صحي لهم». وتابع: «نحن لم نضع أولادنا في معسكرات أو أماكن غير لائقة، بل في فنادق محترمة جدا، وعلى الرغم من أننا كدولة لم نكن ملزمين بتحمل الإقامة، إلا أن الرئيس عبدالفتاح السيسي وجه بتحمل تكاليف الإقامة لفترة العزل».

ووجه رئيس مجلس الوزراء الشكر إلى المواطنين لالتزامهم بقرار حظر الحركة، الذي اتخذته الدولة للحفاظ على حياتهم.

ودعا المواطنين الاستمرار في تطبيق القرارات التي جرى اتخاذها لمواجهة فيروس كورونا. وقال مدبولي إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مكنت كل أجهزة الدولة في تحقيق جزء كبير من الانضباط في الشارع المصري. وأشار إلى أن الدولة مسؤولة عن صحة وسلامة المواطن المصري، لافتا في الوقت ذاته إلى أن المواطن شعر أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تصب في صالح الحفاظ على صحته وحياته.

وأكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي أن الأسبوع القادم مهم للغاية في الاستمرار في تنفيذ كافة الإجراءات التي جرى اتخاذها، مشددا في الوقت ذاته على أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة ستؤثر بشكل كبير على السيطرة على أرقام الإصابات جراء فيروس كورونا وحتى لا نرى أي سيناريو كالذي نشاهده في دول العالم والتي يحدث بها إصابات بعشرات الآلاف في اليوم الواحد بخلاف الوفيات.

وأوضح مدبولي أن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو الكثافات السكانية في القاهرة الكبرى والاسكندرية والمحافظات الحضرية الكبيرة على سبيل المثال بورسعيد، مطالبا مواطني تلك المحافظات الالتزام بأقصى قدر من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة فيروس كورونا.

وقال: جرى اتخاذ إجراءات في بعض المحافظات التي يوجد لها ظهير ريفي وبعض القرى فيما يخص الحظر أو غلق هذه القرى حتى يتم حصر المرض في بعض الأعداد، لافتا إلى أن هذا الإجراء حقق نتيجة إيجابية على الأرض، إلا أن هذا الإجراء من الصعوبة تطبيقه في المناطق الحضرية والمدن الكبيرة، وأوضح أن الحل الوحيد هو التزامنا كمواطنين بكل الإجراءات التي تتخذها الدولة.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

الحكومة تنفي تقسيط وتأجيل تحصيل فواتير الكهرباء

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ما تردد من أنباء بشأن تقسيط وتأجيل تحصيل فواتير الكهرباء من المواطنين لمدة ثلاثة أشهر بسبب انتشار فيروس كورونا. وأوضح المركز الإعلامي أنه قام بالتواصل مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنها لم تصدر أي قرارات أو تصريحات بهذا الشأن، وأن كل فواتير الكهرباء يتم تحصيلها في مواعيدها المقررة دون تأجيل.

وأوضحت الوزارة أنه قد تم إتاحة خدمة الاستعلام والدفع والتحصيل الإلكتروني لفواتير الكهرباء لمختلف أنواع العدادات، وذلك باستخدام كود السداد الإلكتروني المتواجد على إيصال فواتير الكهرباء من خلال طرق السداد المختلفة التي توفرها الوزارة، وذلك للتيسير على المواطنين بالتوازي مع خطة الدولة في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا، أما هذه الأنباء المغلوطة فهي تهدف لإثارة البلبلة لدى الرأي العام، ومحاولة متكررة لزرع الفتن.

وأهابت الوزارة بالمواطنين الى عدم التعاطي مع تلك المنشورات، واستقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة.

في سياق متصل، وافق مجلس الوزراء على القواعد التنفيذية لتركيب العدادات الكودية، التي تنص على أن يتم تركيب العداد الكودي مسبق الدفع لكافة المباني والمنشآت المخالفة والموصل لها التيار الكهربائي بصورة غير قانونية، مع إلغاء نظام الممارسات واستبداله بنظام العداد الكودي. كما تضمنت القواعد التنفيذية أن يكون تركيب العداد الكودي بصورة مؤقتة لحين أقرب الأجلين، إما توفيق الوضع القانوني للمبنى، وفقا لقانون التصالح واستصدار شهادة بذلك من الجهة المختصة ثم استبدال العداد الكودي بالعداد القانوني، أو تنفيذ قرار الإزالة الصادرة للمبنى المخالف ورفع العداد الكودي.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

تحليل إخباري

أبعاد قرار «المركزي» بتقييد السحب اليومي

أحمد سليمان

أعلن وزير المالية المصري محمد معيط اعتماد موازنة العام الجديد بحجم إنفاق ضخم مستهدف حد التريليون و700 مليار للعام المالي الجديد، وخفض العجز فيها إلى 6,3٪ من الناتج المحلي، بعد أيام قليلة من قرار اقتصادي آخر ذي أهمية لمحافظ البنك المركزي طارق عامر أعلن فيه عن وضع حد للسحب اليومي من البنوك أو ماكينات الصرافة، حتى يوليو القادم، الأمر الذي دفع البعض إلى التفكير في أسباب القرار وتداعياته، مع تسليم الجميع بأنه مؤقت، نظرا للتخوفات المستقبلية من حالة انكماش اقتصادي عالمي بسبب جائحة كورونا.

مبررات القرار: تم تفسير القرار من جانب محافظ البنك المركزي بعدما تم سحب 30 مليار جنيه من البنوك خلال الأسابيع الثلاثة الماضية غير أن البنوك لديها هي الأخرى التزامات كدفع مرتبات العاملين في الدولة وغيره، مع التسليم بأن تغير سعر الدولار أمام الجنيه هو أمر متعلق بالأثر على ميزان المدفوعات داخل مصر، وهنا تجدر الملاحظة في الرقم الذي تحقق وأعلنه فائض في ميزان المدفوعات بـ 411 مليون دولار في النصف الأول من السنة المالية الحالية، فمعني ذلك أن قرارات المركزي خلال الفترات السابقة قد برهنت أن خياراتها الإستراتيجية منذ بدء الإصلاح الاقتصادي هي أقرب للنجاح والتحقيق.

تخوف من الأبعاد: يؤثر الاحتياطي النقدي بشكل عام على التوازن الكلي للاقتصاد، من خلال علاقته المباشرة ببعض المتغيرات، خصوصا الناتج الإجمالي والتضخم وميزان المدفوعات، ما يوضح بشكل أعمق من أن القرار قد يعود لما قد تتأثر به فروع البنوك الأجنبية في مصر بسبب تكبدها خسائر في مراكزها العالمية جراء تداعيات الجائحة وينعكس سلبا على نشاطها داخل مصر وقيمة أسهمها، مقابل ذلك فإن المواطن على ثقة في جهاز الدولة المصرفي، ما يفسر المعادلة بين القرار وتحقيق الشهادات الادخارية ذات العائد 15٪ ارتفاعا كبيرا في الإقبال على شرائها.

محدودية التأثير: البعض قلل من تأثيراته السلبية على الحياة اليومية بسبب الضوابط الموضوعة، معتبرين أن الإجراءات التي اتخذت قبل أو أثناء انتشار الوباء لها جانب إيجابي قد يساعد سوق العمل المحلي والتي منها تعديل الشرائح الضريبية وزيادة حد الإعفاء، لكن ما يقلق البعض هو التفسير الشائع بأن القرار هو نتاج ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه يوازيه قلة في المعروض ما ينتج تضخم في الأسعار المصاحبة لحالة الركود التجاري العالمي، وفقا لأساس العلاقة الارتباطية بين سعر الصرف والفائض في ميزان المدفوعات، رغم التنسيق بين السلطة النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

أنباء لبنانية

دياب: مشروع التعيينات لا يشبهنا لذلك سحبناه وهناك من يُصر على رمي الحكومة بالحجارة

إجراءات بعض الدول الأفريقية تُربك خطط إعادة المغتربين

بيروت ـ عمر حبنجر

غاب وزيرا تيار المردة لميا الدويهي وميشال نجار عن جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون في بعبدا امس على الرغم من سحب رئيس الحكومة حسان دياب ملف التعيينات المالية المثير للانقسام عن جدول اعمال الجلسة.

وشدد الرئيس عون، في مستهل الجلسة، على ضرورة الاسراع في انجاز الخطة الاقتصادية المالية «على الرغم من الوضع الصحي المستجد»، ورأى ان عودة اللبنانيين من الخارج تتطلب تنظيما دقيقا، لأن التزايد المطرد للاعداد يفرض اجراءات استثنائية تؤمن سلامة العائدين، كما سلامة محيطهم.

رئيس الحكومة حسان دياب ادلى بمداخلة مطولة نقلتها وزيرة الاعلام منال عبدالصمد الى وسائل الاعلام بعد الجلسة، وقد استهلها بالقول: نحن في اليوم الـ 18 لإعلان التعبئة العامة، لكن هناك عدم التزام بالتدابير في بعض المناطق، لذلك قد نضطر الى اتخاذ اجراءات أشد.

وقال: هناك من يعتقد ان انتفاضة اللبنانيين انتهت ويحاولون طمس حقيقة ان البلد يعيش تداعيات السنوات الماضية، وانا لا اريد مناقشة احد بالسياسة وانه ليست لدينا طموحات سياسية، وهناك من يُصر على رمي الحكومة بالحجارة لأنه يعتقد ان نجاحها يؤدي الى كشف عورات السياسات السابقة، وان البلد لا يعيش من دون الدوران في فلكهم، نحن في هذه الحكومة مصرون على مواجهة الاوبئة المالية والصحية والمعيشية، فنحن حكومة مواجهة التحديات.

وبخصوص اعادة المغتربين، اشار الى ان بعض الدول لا تسمح بدخول الاطقم الطبية والامنية والفحوصات المختبرية إليها، لذلك فنحن مضطرون الى تغيير الآلية التي كنا توافقنا عليها، حيث سنسمح للعائدين بالصعود الى الطائرة مع ضوابط صحية صارمة على ان تجرى الاختبارات الصحية لهم في بيروت، وهنا يحدد مسار العائدين، اما الى المستشفى وإما إلى الحجر الصحي لمدة 14 يوما، على ان يُعاد فحصهم بعد هذه المدة ما عدا القادمين من الدول التي تجري مثل هذه الفحوصات، وهذا سيؤدي إلى تخفيض رحلات الطيران الى 3 أو 4 في اليوم، بما يعني خفض مجموع العائدين من 10 آلاف شخص في المرحلة الاولى الى ربع هذا الرقم، واذا تبين وجود اصابات كثيرة فستتوقف الرحلات تمهيدا لدراسة الواقع الجديد.

اما بالنسبة للطلاب الذين لا يستطيعون العودة الآن، فإن على المصارف ان تقدم لهم التسهيلات، ومن غير المقبول الا تساعد المصارف الطلاب في هذه المرحلة الصعبة.

وعن التعيينات في المصرف المركزي، قال دياب: اننا حكومة تكنوقراط، واعتقد اننا جميعا نتطلع لتكون هذه الحكومة استثنائية بأدائها وتعييناتها، وكان المفروض ان يقتصر اعتماد المعايير الاكاديمية والكفاءة العلمية والخبرة وليس وفقا للمحاصصة السياسية، بكل أسف ما حصل يخالف قناعاتي وتوجهاتي، هذه التعيينات لا تشبهنا جميعا كحكومة تكنوقراط، خصوصا اننا على وشك الدخول في مرحلة حساسة ودقيقة تتضمن اعادة هيكلة الدين العام والقطاع المصرفي ومصرف لبنان.

وقرر مجلس الوزراء متابعة السير بمشروع سد بسري (الذي تعارضه قوى سياسية كبيرة) لأهميته الاستراتيجية، وكلف وزير المال التواصل مع حاكم مصرف لبنان للبحث بخفض رواتب بعض المواقع في المصرف.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان الدول الافريقية هي التي رفضت اجراء اطقم صحية لبنانية الفحوصات للعائدين على ارض مطاراتها، وابرزها ساحل العاج والغابون، حيث موئل الاغتراب اللبناني، وقد ابلغت السفارات اللبنانية انه من غير المسموح لطاقم طبي لبناني والعناصر الامنية المواكبة النزول من الطائرات لاجراء فحوصات الركاب قبل صعودهم الى الطائرة، انما عليهم اجراء الفحوص بعد الصعود اليها، وبعد ان يكونوا اتموا معاملات الخروج من البلد.

هذا الموقف اربك خطة الاعادة التي يفترض ان تنطلق بعد غد الأحد بسبب المخاطر التي يمكن ان تترتب على وجود حالة كورونا او اكثر داخل طائرة تنقل عشرات الاصحاء مع استحالة انزال من تثبت اصابته من الطائرة بعد ان يكون خاتم الخروج من البلد قد طُبع على جواز سفره.

ومن ضمن الترتيبات الوقائية اعتماد التباعد بين المسافرين على متن الطائرات التي ستضطر والحالة هذه الى الاكتفاء بـ 110 ركاب للطائرات الكبيرة و63 راكبا للطائرات الاصغر.

بيد ان قناة «ان.بي.ان» ذكرت ان وزارة الخارجية اللبنانية تبلغت من الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وامارة دبي عزم هذه الدول اجراء فحوصات الكورونا للبنانيين المغادرين من قبل اطقمهم الصحية الخاصة وليس اللبنانية.

وكانت مراجع حكومية سابقة اشارت الى عجز حكومة دياب عن القيام بدورها الانقاذي والاصلاحي في الداخل، تماما كما عجزت عن اثبات دورها على الساحة الدولية، كل ذلك بفضل هيمنة حزب الله عليها، ومن هنا تتوقع هذه المراجع ألا تعمر طويلا استنادا الى الواقع والى تقارير السفارات الى دولها.

واعلن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل عن مؤتمر صحافي سيعقده غدا السبت للتحدث في موضوع كورونا والتعيينات.

من جهته، قال رئيس حزب الكتائب سامي الجميل: نجهد لتمرير الازمات واهل السلطة يستمرون في لعبة التقاسم والتناتش.

في هذه الاثناء، اعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع عداد كورونا الى 494 اصابة و16 وفاة، بينها سفيرة الفلبين في لبنان برناديتا كاتالا (62 عاما) التي فارقت الحياة في المستشفى حيث كانت تعالج من الكورونا.

وفي البرازيل، توفي امس الطبيب اللبناني جورج عنتر جراء اصابته بڤيروس كورونا اثناء عمله كطبيب نسائي في مستشفى سان باولو، وهو من بلدة الركوة في البقاع الغربي.

الرئيس اللبناني العماد ميشال عون مترئسا جلسة مجلس الوزراء في بعبدا (محمود الطويل)

«كورونا» يودي بحياة السفيرة الفلبينية في لبنان

السفيرة برناديتا كاتالا

وكالات: أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الفلبينية أمس وفاة سفيرتها في بيروت برناديتا كاتالا جراء إصابتها بفيروس كورونا الجديد. ونعت الوزارة في بيان السفيرة، التي توفيت فجر أمس بمستشفى في لبنان، عن عمر 62 عاما، نتيجة لمضاعفات الإصابة بڤيروس كورونا. بدورها، قدمت الخارجية اللبنانية التعازي في وفاة السفيرة الفلبينية. وذكرت في بيان لها أمس أن الوزير ناصيف حتي أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره الفلبيني تيودورو لوكسين، معزيا بوفاة السفيرة، مشيرا إلى أنها عملت جاهدة خلال فترة خدمتها في لبنان على تعزيز علاقات التعاون بين البلدين.

«هيومن رايتس»: إجراءات «تمييزية» بحق اللاجئين في لبنان

بيروت ـ أ.ف.ب: دانت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس إجراءات وصفتها بـ«التمييزية» تتخذها بلديات عدة في لبنان بحق اللاجئين السوريين في إطار جهود مواجهة انتشار ڤيروس كورونا المستجد.

وأفادت هيومن رايتس ووتش في بيان أن «21 بلدية لبنانية على الأقل فرضت قيودا تمييزية على اللاجئين السوريين لا تطبق على السكان اللبنانيين، كجزء من جهودها لمكافحة ڤيروس» كوفيد-19.

واعتبرت أن ذلك «يقوض الاستجابة لأزمة الصحة العامة في البلاد»، مشيرة إلى أن لاجئين سوريين أعربوا «عن قلقهم إزاء قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية ونقص المعلومات عن كيفية حماية أنفسهم من العدوى».

ومنذ بداية شهر مارس فرضت 8 بلديات على الأقل، وفق المنظمة، «حظر تجول يقيد حركة اللاجئين السوريين ضمن فترات محددة» حتى قبل أن تفرض الحكومة اللبنانية حظرا للتجول على الصعيد الوطني.

وأشارت المنظمة إلى بلدية بريتال في بعلبك (شرق) على سبيل المثال التي سمحت للسوريين بالتجول «بين الساعة التاسعة صباحا والواحدة ظهرا فقط»، مهددة بأن المخالفين «قد يواجهون إجراءات قانونية وقد تتم مصادرة وثائقهم الثبوتية».

وقالت نادية هاردمان من هيومن رايتس ووتش «الڤيروس لا يميز ويتطلب الحد من انتشاره وتأثيره في لبنان ضمان تمكن الجميع من الوصول إلى مراكز الاختبار والعلاج».

وأشارت المنظمة إلى أن «18 بلدية على الأقل في منطقة البقاع، حيث يعيش ثلث اللاجئين السوريين، فرضت قيودا غير حظر التجول استهدفت اللاجئين فقط»، فقد طلبت بلدية بر الياس «تحديد شخص لشراء وتوفير الحاجات الأساسية للمخيمات غير الرسمية» فيها.